تداعيات القرار الإسرائيلي بمقاضاة البنوك والاستيلاء على رواتب الأسرى الفلسطينيين

The repercussions of the Israeli decision to sue banks and seize the salaries of Palestinian prisoners

د/ عقل محمد أحمد صلاح*
الإدارة العامة للبحوث والدراسات
المجلس التشريعي الفلسطيني- فلسطين
salah.nablus@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/03 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/15 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

لقد عمدت إسرائيل منذ عقود على استهداف الأسرى الفلسطينيين بكل الوسائل والسبل، فسنت عشرات القرارات ضد الأسرى، من أجل النيل منهم ومن إرادتهم وإظهارهم على المستوى الدولي كإرهابيين وليس كمناضلين من أجل قضيتهم العادلة وشطب عنهم صفة أسرى حرب. تتناول هذه الدراسة القانون الذي تم اتخاذه في أيار/مايو 2020، من قبل الكنيست الإسرائيلي والمتمثل في مصادرة أموال الأسرى ومقاضاة البنوك الفلسطينية التي يتم من خلالها صرف رواتب الأسرى، وتسلط الدراسة الضوء على موقف السلطة الفلسطينية من هذا القرار، وآلية معالجتها للموضوع.

الكلمات المفتاحية: السلطة الفلسطينية؛ إسرائيل؛ البنوك الفلسطينية؛ رواتب الأسرى؛ سلطة النقد الفلسطينية.

Abstract:

For decades, Israel has deliberately targeted Palestinian prisoners by all means and means. It has enacted dozens of laws against the prisoners, in order to undermine their will and show them on the international level as terrorists and not as fighters for the liberation of Palestine, and delete the status of prisoners of war from them. This study deals with the law that was passed in May 2020, by the Israeli Knesset, represented in the confiscation of prisoners' money and suing Palestinian banks through which the prisoners' salaries are disbursed. The study sheds light on the Palestinian Authority's position from the Israeli decision, And the mechanism for dealing with this decision.

***key words**: Palestinian Authority; Israel; Palestinian banks; The salaries of prisoners; Palestinian Monetary Authority*

* المؤلف المراسل

مقدّمة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على القانون الإسرائيلي الخاص بالاستيلاء على أموال الأسرى من البنوك الفلسطينية ومقاضاة البنوك التي تقوم بفتح حسابات للأسرى. فإسرائيل تواصل سياساتها على جميع الصعد من أجل استهداف الأسرى الفلسطينيين، إبتداء من سياسة الإهمال الطبي والتعذيب التي حصدت أرواح 224 شهيدًا أسيرًا، مرورًا بسياسة العزل والتفتيش والحرمان وليس انتهاء برواتب الأسرى وعائلاتهم. تسعى الدراسة لتحليل ردود الفعل الفلسطينية على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وتناقش الدراسة أيضًا طريقة مواجهة سياسة الاستهداف المتمثلة بسن القوانين ضد الأسرى، من أجل طمس قضيتهم العادلة، فإسرائيل تهدف من خلال سن هذه القوانين إلى إظهار الأسرى وكأنهم إرهابيين وليسوا مقاومين شرعيين ضد الاحتلال.

تتمحور مشكلة الدراسة حول تحليل العوامل التي أدت إلى اتخاذ إسرائيل القرار في الاستيلاء على رواتب الأسرى في البنوك الفلسطينية، ومقاضاة البنوك التي تفتح حسابات للأسرى، وإلى أي مدى يتسق قرار البنوك بالالتزام في القرار الإسرائيلي مع عملها ضمن لائحة المصارف الفلسطينية التي تنظمها وتديرها سلطة النقد الفلسطينية، وإلى من تتبع هذه البنوك في مرجعيتها الرسمية ومن المسؤول عنها. وفي إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ماهو الهدف من وراء سن قانون مصادرة أموال الأسرى ومقاضات البنوك؟
2. ماهو دور سلطة النقد الفلسطينية في التصدي لهذا القرار؟
3. لماذا التزمت البنوك بالقرار الإسرائيلي وطلبت من الأسرى سحب أموالهم وعدم فتح حسابات لهم؟
4. ماهو موقف السلطة من البنوك التي أغلقت حسابات الأسرى؟
5. ماهي البدائل في حال أقدمت إسرائيل على مصادرة الأموال من البنوك، أو قامت البنوك بإعادة رواتب الأسرى إلى وزارة المالية؟
6. هل تقدم السلطة الفلسطينية على تفريغ الأسرى في الأجهزة المدنية والعسكرية وتفرض على البنوك وإسرائيل عدم المساس برواتبهم؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوع شريحة من شرائح الشعب الفلسطيني قدمت تضحيات عظيمة من أجل تحرير الوطن يتم استهدافها من قبل الاحتلال الصهيوني بشتى الوسائل، وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في تناول القرار الإسرائيلي المتمثل في مصادرة أموال الأسرى ومقاضاة البنوك الفلسطينية.

بادئ ذو بدء، لا بد من أن نتناول نبذة مختصرة عن أعداد الأسرى في السجون الإسرائيلية، حيث بلغ عددهم 5000 أسير، من بينهم 200 طفل بينهم فتاة قاصر، و40 فتاة وإمرأة، و8 نواب في المجلس التشريعي، و11 صحفيًا، و450 معتقلًا إداريًا منهم 4 أطفال و4 نساء، ويبلغ عدد المرضى نحو 750 أسير، بينهم نحو 200 أسير بحاجة إلى تدخل صحي عاجل، منهم 34 يعانون من مرض السرطان. وبلغ عدد السجناء العرب 21[1]، وبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة 225حتى شهر تشرين أول/أكتوبر 2020.

المبحث الأول

الأمر العسكري الإسرائيلي

حذر المدعي العسكري الإسرائيلي السابق في الضفة موريس هيرش البنوك الفلسطينية من التعامل مع رواتب الأسرى الفلسطينيين معتبرًا ذلك إجراء محظورًا، حيث كشف عن تشريع جديد من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في 9 أيار/مايو 2020 ينص على أن الرواتب التي تدفعها السلطة للأسرى هي مدفوعات محظورة وسيسمح التشريع بالاستيلاء على هذه الأموال، وأوضح أنه تم إرسال إحالات حول التشريع الجديد إلى جميع البنوك الفلسطينية، وأشار للبنوك إلى أن تعاونها المستمر مع هذه السياسة المحظورة سيعرضها لدعاوي قضائية مدنية[2].

وهذا ما جاء بنص الرسالة التي أرسلت من قبل إسرائيل إلى البنوك الفلسطينية، "السيد مدير البنك المحترم، الموضوع: التحذير من التعامل مع عمل محظور يتعلق بأموال الإرهاب، في 9 فبراير 2020 وقع قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة على الأمر بشأن التعليمات الأمنية رقم (67رقم (1827) لعام 2020 وبحسب هذا التعديل فإن الرواتب التي تدفعها السلطة للإرهبيين المسجونيين في إسرائيل تشكل عملا محظورًا، وفي حال استمرارك في الاحتفاظ بحسابات الإرهابيين المسجونيين في البنك الخاص بك فإنك ستجعل من نفسك ومن موظفي البنك الآخرين شركاء في الجريمة، إن الإدانة في جريمة من هذا النوع تنطوي على عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن وغرامة باهظة. وفي حال تواجد حسابات لإرهابيين مسجونيين في البنك الخاص بك سواء إذا كانت باسم الإرهابيين أنفسهم أو باسم مستفيد مفوض من قبلهم يستوجب عليك تجميد الحسابات وتحويل الأموال الموجودة فيها إلى قائد جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة. وبما أن هذه المدفوعات تشكل مكافأة على ارتكاب عمليات ارهابية فاستمرار البنك في المشاركة في الجريمة والتعامل مع

السياسة المدفوعة للسلطة الفلسطينية يجعل البنك هيئة تقدم مساعدة حقيقية للإرهاب بكل ماينطوي عليه ذلك بما في ذلك دعاوي مدنية لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية"[3].

وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وقع وزير الحرب الإسرائيلي بني غانتس على أمر عسكري يقضي بمصادرة أموال وممتلكات حماس والسلطة الفلسطينية التي تدفع من قبلهم للأسرى داخل السجون الإسرائيلية[4].

وبذلك يزيد الاحتلال من التضييق على الفلسطينيين بمصادقته على قانون مصادرة ممتلكات وأموال فلسطينية لأهالي الشهداء والأسرى والمحررين، وهو ما يعتبر استمرارًا لمسلسل القرصنة الذي تنتهجه إسرائيل، فالاحتلال منذ سنوات وهو يصادر أموالًا من المحال التجارية ومنازل المواطنين خلال الاقتحامات، وكل ما يتم حاليًا هو تحويل ما يحدث إلى قانون رسمي[5].

أدانت هيئة شؤون الأسرى والمحررين قرار غانتس مصادرة أموال الأسرى مؤكدة أن القرار يأتي في سياق التصعيد لقرصنة وسرقة المزيد من أموال هذه العوائل، ولفتت إلى أن هذه الأموال كانت توفر لعوائل الشهداء والأسرى الحد الأدنى من الحياة الكريمة، والتغلب على الصعوبات المعيشية التي يعتبر الاحتلال السبب الوحيد لها[6].

وفي هذا الصدد يؤكد وزير الأسرى الأسبق سفيان أبو زايدة، أن الضغط الاسرائيلي على السلطة لوقف مخصصات الأسرى ليس بجديد، خلال عمله في لجنة المفاوضات عن الأسرى منذ بداية أوسلو وعمله كوزير للأسرى كانت إسرائيل تطالب في كل مناسبة بوقف دفع مخصصات الأسرى والشهداء[7].

ووفقًا للإعلام العبري، فإن غانتس قرر في8 تشرين أول/أكتوبر2020، تأجيل بدء سريان الأمر العسكري الخاص بالسطو على رواتب الأسرى سواءً في البنوك أو المنازل، مادية كانت أم عينية لثلاثة أشهر إضافية، في تأجيل هو الثالث منذ إصدار الأمر العسكري رقم 1955[8].

وفي هذا الصدد، لابد من تناول آلية عمل البنوك الفلسطينية بناء على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، **حيث** تؤكد المادة 12 من قانون المصارف، رقم (9) لسنة 2010، أنه "لا يجوز لأي مصرف أن ينهي أو يعلّق أعماله في فلسطين، أو أن يتوقف عن أداء بعض أو كل الأعمال، التي يمارسها، والمسموح بها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد، والتي لديها الحق في أن تضع الإجراءات والشروط لإنهاء العمل بما يحقق الحفاظ على حقوق المودعين واستقرار

الجهاز المصرفي في فلسطين". إلا أن البنوك في الضفة قامت بإغلاق حسابات بنكية لأسرى ومحررين. ووفقًا لاتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1994، يتلقى النظام المصرفي الفلسطيني، الخدمات من النظام المصرفي الإسرائيلي، وقد يؤدي وقف الخدمات المصرفية الإسرائيلية إلى شل النظام المصرفي الفلسطيني[9].

ويمارس الضغط الإسرائيلي بمساعدة أمريكية وصلت ذروتها سنة 2014 عندما ضغطت على الرئيس محمود عباس لحل وزارة الأسرى كشرط للتعامل مع الحكومة الجديدة حيث تم الاستجابة لهذا الضغط وتم تحويل وزارة الأسرى إلى هيئة مع استمرار التزامات السلطة تجاه الأسرى[10].

المبحث الثاني

ردود الفعل الفلسطينية

وفي هذا الصدد صرح القيادي في حركة حماس، محمود الزهار بأن "عنصرية الاحتلال بتشريع قانون جديد لمصادرة أموال أُسر الأسرى الفلسطينيين، واعتبار رواتبهم أموالاً محظورة، مخالفة قانونية وأخلاقية واضحة لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني"، وشدد الزهار بأنه لن يتخلى عن الأسرى الفلسطينيين، الذين دفعوا أعمارهم وأرواحهم فداءً للشعب والوطن، وطالب المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي بالتدخل العاجل، لإجبار الاحتلال على التراجع عن التضيق على الأسرى الفلسطينيين، وسلب حقوقهم المشروعة[11].

كما أكد نادي الأسير على أن إسرائيل تُمارس إرهابًا جديدًا ضد الفلسطينيين، وأن هذا القرار يعتبر تحول خطير يفرض على الشعب الفلسطيني بكافة أطره، وتشكيلاته الرسمية والفصائلية والأهلية الاستعداد لمواجهة جديدة مع الاحتلال[12].

وفي نفس السياق، بين رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، قدري أبو بكر، أن القانون الجديد هو استمرار لسياسة القرصنة والعربدة الإسرائيلية على حقوق الأسرى، وأن قضية الأسرى هي قضية مركزية تتربع على عرش القضايا الوطنية التي لن يسمح بالمساس بها أو محاولات تجريمها بمثل هذه القوانين العنصرية الإرهابية[13].

وفي مقابلة مع وزير الأسرى الأسبق وصفي قبها في 5 أيار/مايو2020، تعقيبًا على قرار بنك القاهرة ـ عمان بالانصياع لقرارات الاحتلال، بأن البنك غلب مصلحته على مصلحة الأسرى، وعندما

تتجاوز المؤسسة مصالح الشعب الفلسطيني وتحديدًا شريحة الأسرى منهم فإنها تتخلى عن دورها الوطني وتكشف ظهر من هم صلب العمل الوطني وتجعلهم لقمة سائغة في فم الاحتلال، وأن هذا الانصياع يعتبر طعنة في ظهر من هم عِماد العمل الوطني القائم على التضحية من أجل الأهداف السامية والنبيلة وحقوق وحرية الشعب الفلسطيني، وهو انصياع تام لقرارت الاحتلال التي يجب أن يرفضها البنك بداية ونهاية ـ طبعًا وترفضها كل مؤسسة أخرى سواء كانت مصارف بنكية أو مؤسسات عمل أخرى[14].

كما رفض بنك القاهرة عمان صرف رواتب الأسرى التي تصرفه السلطة لشهر نيسان/إبريل2020، واشترط في 5أيار/مايو2020، على الأسرى وذويهم صرف الراتب مقابل التوقيع على تعهد إغلاق الحساب بشكل نهائي. ويذكر أن البنك العربي قام قبل عدة سنوات بإغلاق حسابات الأسرى بناء على طلب الإدارة الأمريكية من البنوك تحت مسمى قوانين مكافحة الإرهاب.

ويأتي في هذا السياق، قيام مسلحون في مدينة جنين في 8-9 أيار/مايو 2020، بإطلاق الرصاص على بنك القاهرة – عمان، تزامنًا مع إضرام النار في صراف آلي لفرع له في أريحا[15]. وقد طالبت جمعية البنوك في 8 أيار/مايو2020، من وزارة المالية الفلسطينية التوقف عن تحويل أي مبالغ لحسابات الأسرى، حيث ستقوم البنوك بتحويل أرصدة الأسرى إلى حساب وزارة المالية[16].

وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية، في 8 أيار/مايو2020، بيانًا أكدت فيه على أن حقوق الأسرى محفوظة لدى البنوك وسوف تنسق مع الحكومة حول ضمان استمرارية تلقيهم لمستحقاتهم. كما وضحت من خلال البيان بأن اللجنة المشكلة بقرار من محمد أشتية، باشرت العمل على تحليل المخاطر التي تلحق بمستحقات ذوي الأسرى وانعكاسات الأمر العسكري على البنوك العاملة، وذلك بمشاركة هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية البنوك ووزارة المالية، بالإضافة إلى سلطة النقد، كما أكدت سلطة النقد بأن مبادرة بعض البنوك بإغلاق الحسابات تمت بدون التقيد بقوانين وتعليمات سلطة النقد التي توجب إعلامها بشكل مسبق[17].

وفي نفس الصدد، طالب الأسير المحرر ماجد حسن الجميع أن يضطلع بمسؤلياته تجاه هذا الأمر، وأول هذه الجهات هي سلطة النقد باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، والمسؤول الثاني هو السلطة التي يجب أن يكون لها موقف واضح وحاسم، والجهة الثالثة هي الرأي العام الفلسطيني الذي ينبغي أن يعلي صوته مستنكرًا لما حدث، كما شدد

حسن على أنه يجب أن يكون هناك موقف جمعي فلسطيني جاد بمقاطعة كل بنك يقدم على تعطيل حسابات الأسرى[18].

أما موقف السلطة، فقد عبر عنه إبراهيم ملحم في 7 أيار/مايو2020، بأن رئيس الوزراء أوعز بتشكيل لجنة برئاسة محافظ سلطة النقد، تضم وزير شؤون الأسرى، وجمعية البنوك، وممثل عن وزارة المالية، لدراسة التهديدات الإسرائيلية ضد البنوك، ورفع التوصيات اللازمة لمواجهتها، إن الحكومة تؤكد رفضها الخضوع للضغوطات الإسرائيلية، وستظل وفية للأسرى والشهداء مهما بلغت الضغوطات[19].

إن تنفيذ وتطبيق هذا القرار مرهون بموقف السلطة ، فإذا اعتبرت أن رواتب الأسرى خطًا أحمرًا، يمكن لها إيجاد العديد من الحلول لصرف رواتب الأسرى، ومعاقبة البنوك التي التزمت بالقرار الإسرائيلي من خلال إجبار جميع موظفي السلطة بنقل حساباتهم للبنوك غير الملتزمة بالقرار.

وعلى نفس المنوال طالب القيادي في الجهاد الإسلامي عدنان خضر، سلطة النقد بتوضيح رسمي لحقيقة ما يجري تداوله حول توقيف البنوك لحسابات الأسرى والمحررين، مؤكدًا على أن الاستجابة للقرار، يدل أنه لا سيادة ولا قرار للسلطة ممثلة بسلطة النقد على البنوك العاملة، وطالب عدنان سلطة النقد بتوقيع وثيقة فلسطينية من البنوك ترفض إملاءات الإدارة المدنية في الضفة[20].

لقد اجتمعت المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية العاملة مع الأسرى (هيئة الأسرى والمحررين، نادي الأسير، الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، مؤسسة الضمير، مؤسسة حريات، مؤسسة الحق)، وناقشت القرار الإسرائيلي وسلوك بعض البنوك العاملة في فلسطين وتوافقت على ما يلي[21]:

1. الإهابة بسلطة النقد والحكومة بإصدار تعليمات للبنوك بعدم إغلاق حسابات أسر الأسرى تحت أي ذريعة كانت، فهذه البنوك تعمل وفقا لقانون المصارف الفلسطيني، وليس استنادا لقرارات الحاكم العسكري الإسرائيلي ويجب أن تعلم البنوك أنها شريكة في المغنم والمغرم وليس المغنم فقط.
2. دعوة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف والسلطة وكافة الفصائل، لاتخاذ قرارات تستند إلى حقيقة، أن الاحتلال قوض من الناحية العملية كافة الاتفاقيات، ويعيد احتلال الضفة احتلالًا مباشرًا وهذا يستدعي الاستعداد والعمل الجدي لمواجهة إجراءات الاحتلال بمضامين عملية وإجرائية.

3. دعوة الأسرى في سجون الاحتلال، والأسرى المحررين وعائلاتهم إلى الانخراط في العمل الشعبي المقاوم لهذه الإجراءات.

وفي بيان صادر عن الأسرى المحررين حذر من خلاله كافة البنوك وطالبها بشكل سريع للتراجع عن هذه الإجراءات والوقوف إلى جانب عائلات الأسرى، وعدم الخضوع لإملاءات الاحتلال، وقد أكد الأسرى المحررين في بيانهم على أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي ولن يسمحوا لأي بنك بالاستمرار في العمل في داخل المدن الفلسطينية في حال عدم التراجع عن هذه الإجراءات[22].

وعلى نفس المنوال، أكد أبو بكر في 7أيار/مايو2020، أن الدفاع عن حقوق الأسرى والمحررين وعائلاتهم المادية وغير المادية، واجب والتزام وطني، ولن يتم التراجع مهما كلف الثمن، ولن يتم المساس برواتبهم، وسيكون لهم الأولوية[23].

ومن ناحيته أكد رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى عبد الناصر فروانة، أن ما يتلقاه ذوي الأسرى والأسرى المحررين من ورواتب مالية هو حق مكفول لهم وواجب مفروض على السلطة ؛ بما يسد احتياجاتهم الأساسية ويوفر لهم ولأسرهم مستوى لائق من الحياة الكريمة تقديرًا لهم لنضالاتهم وتضحياتهم. وأن ما قام به من عمليات ضد قوات الاحتلال إنما يندرج في سياق المقاومة المشروعة، التي أجازتها كافة المواثيق والأعراف الدولية، مؤكدًا على أن هذه هي القاعدة الثابتة التي يجب الاستناد إليها خلال البحث عن أدوات لمواجهة الخطوات الإسرائيلية. كما طالب فروانة بالتوجه لمحكمة العدل الدولية لإستصدار رأي إستشاري حول المكانة القانونية للأسرى وطبيعة الفئات وإستحقاقات ذلك والالتزامات الواجب إتخاذها من قبل الاحتلال في التعامل معهم[24].

كما بين النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، أنّ قرار بعض البنوك إغلاق أرصدة الأسرى والمحررين، دليل على أنه لا سيادة للسلطة حتى على البنوك العامة في الأراضي الفلسطينية[25].

وفي إطار هذا الاتجاه أيضًا، صرح المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم "إن استجابة البنوك لإملاءات الاحتلال يعد انحرافا خطيرًا عن مسارها القيمي والأخلاقي تجاه أبناء شعبنا، والذي من المفترض أن تساهم في صناعة وبناء الحياة الكريمة لأبنائه، لا في تدمير مستقبلهم ومحاربتهم في أقواتهم ولقمة عيشهم، فالمسؤولية والواجب نحوهم بتقديرهم واحترام تضحياتهم وتثبيت حقوقهم، لا قطع مخصصاتهم ووقف حساباتهم البنكية"[26].

وحذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، البنوك الفلسطينية من الاستجابة لتعليمات الاحتلال وعدتها تساوقًا علنيًا مع صفقة القرن، وطالبت بالمزيد من الرقابة والمحاسبة الشعبية الحكومية على أداء البنوك لوقف كل ما من شأنه أية سياسات تفاقم من أوضاع شعبنا، ولمنع أية سياسات لا تنسجم مع الموقف الوطني[27].

وعلى نفس المنوال، استنكرت هيئة شؤون الأسرى، في 7أيلول/سبتمبر2020، رفض البنك العربي استلام حوالة رواتب لـ 94 أسيرًا ومحررًا، وإعادتها لحساب وزارة المالية، وأكد أبو بكر، أن بعض البنوك ترفض فتح حسابات جديدة للأسرى الذين تم اعتقالهم حديثاً، كما ترفض صرف رواتب عدد من الأسرى، رغم تحويلها من وزارة المالية. وأكد أبو بكر أن الهيئة لا تريد أن تتأزم الأمور أكثر وتخرج من أياديها، داعيًا البنوك إلى الالتزام بصرف الرواتب واستلامها من حسابات وزارة المالية لحين افتتاح البنك الوطني الذي سيعنى بهذه المهمة[28].

المبحث الثالث

معالجة السلطة الفلسطينية للقرار الإسرائيلي

لقد بين الدكتور الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم في مقابلة معه "أننا قد ننتقد وندين كثير من الممارسات غير المنصفة للبنوك في علاقاتها مع المواطنين وقد نشكك في دورها التنموي، ولكن هذه البنوك لا حول ولا قوة لها بخصوص الأمر العسكري الاحتلالي، فأيديها مكبلة مرة بفعل استمرار هيمنة الاحتلال على مفاصل حياتنا العامة ومرة أخرى وهي لا تقل أهمية بفعل أحكام أمريكا القبضة على مفاصل النظامين النقدي والمصرفي العالمي بذريعة تجفيف منابع الإرهاب تمويليا، لذلك علينا أن نوجه سهامنا للاحتلال الإسرائيلي"[29].

وفي السياق نفسه، اتهم مدير فرع أحد البنوك في رام الله السلطة بأنها تركت البنوك وحيدة في مواجهة تهديدات إسرائيل وقانونها الجديد، وطالب الشارع الفلسطيني أن يغضب ضد السلطة وليس البنوك، لأنه مطلوب من السلطة مواجهة هذا الإجراء الإسرائيلي سياسيًا وقانونيًا، وليس من خلال إلقاء المسؤولية في ملعب البنوك وتخوينها واتهامها بالتساوق مع الاحتلال[30].

فالسلطة الفلسطينية تريد معالجة الموضوع بطريقة لا تعرض البنوك للخطر، وفي نفس الوقت تضمن استمرار صرف مستحقات الأسرى، وتتمثل طريقة المعالجة بإحياء بنك البريد، حيث سيتم

صرف مستحقات الأسرى عبر مراكز البريد[31]. إلا أنها بعد تأجيل إسرائيل تنفيذ القرار، أبقت السلطة على صرف الرواتب من خلال البنوك.

وعليه قامت السلطة بتشكيل لجنة بتاريخ 7 أيار/مايو 2020، برئاسة محافظ سلطة النقد عزام الشوا، ووزير شؤون الأسرى أبو بكر، وجمعية البنوك، وممثل عن وزارة المالية، لدراسة القانون الإسرائيلي. ومحاولة إيجاد مخارج فنية وإجرائية لتلافي التبعات القانونية للقرار الإسرائيلي، ومن أبرز الاقتراحات المطروحة هو إنشاء بنك فلسطيني غير مرتبط بالنظام المصرفي الإسرائيلي والأنظمة المصرفية العالمية[32].

وعليه قررت الحكومة الفلسطينية، في الأول من حزيران/يونيو2020، إنشاء بنك حكومي وذلك لتقديم خدمات مصرفية للفئات كافة، سوف يتولى مهمة دفع رواتب الأسرى وسوف يتم إعفاء البنوك العاملة في فلسطين من المساءلة الإسرائيلية القانونية[33].

إلا أن القيادي في حركة حماس، عبد الجبار جرار يرى أن "الأصل أن تحافظ البنوك على وطنتيها وحماية الأسرى الذين قدموا حريتهم فداءً للوطن والسلطة لديها وسائل ممكن أن تضغط فيها على البنوك لعدم إغلاق حسابات الأسرى ومعالجة هذه القضية"[34].

إلا أن الستة أشهر التي تحدثت عنها السلطة لتأسيس البنك الوطني انتهت دون تأسيس البنك، ولم تعد تتحدث عنه، وأصبح في طي النسيان وهذا يدل على أن السلطة غير جدية في إيجاد حلول مستقلة تغضب أمريكيا وإسرائيل.

وفي هذا الصدد يحمّل قبها السلطة المسؤولية المباشرة عن ما وصل إليه ملف الأسرى من استهداف، مشيرًا إلى أن "رضوخ السلطة في محطتين سابقتين في سياق هذا الملف، هو الذي شجع الاحتلال على مواصلة استهدافه للأسرى وصولًا إلى رواتبهم"، إذ كانت المحطة الأولى بتحويل وزارة الأسرى إلى هيئة، أما المحطة الثانية فتمثلت في استقبال أموال المقاصة منقوصة 140 مليون دولار في تشرين أول/أكتوبر 2019، بعد سبعة أشهر من رفض استلامها"[35].

وأخيرًا في هذا الصدد، المطلوب من السلطة إذا كانت جادة في الدفاع عن الأسرى وحقوقهم المشروعة وتعتبرهم خطًا أحمرًا أن ترد الصاع صاعين على هذا القرار، وذلك باعتبار كل الأسرى الذين يتلقون رواتب من السلطة جنودًا في الأمن الوطني، غير ذلك سينفذ القرار كما نفذت القرارات السابقة ضد الأسرى، المهم موقف السلطة فالقرارات الإسرائيلية سوف تتواصل ضد الأسرى

وقضيتهم. فعلى السلطة التحرك على المستوى الإقليمي والدولي دبلوماسيًا وقانونيًا، من خلال تدويل قضية الأسرى وحمل ملف الأسرى لمحكمة الجنايات الدولية بلا تلكؤ.

المبحث الرابع

تعليق تنفيذ القرار الإسرائيلي

جاء في صحيفة يديعوت أحرنوت في 20 تموز/يوليو2020، أن غانتس أمر بتجميد العمل بمرسوم العقوبات المفروضة على البنوك الفلسطينية التي تفتح حسابات للأسرى وعائلاتهم، والممولة من قبل السلطة، وإن العقوبات على رواتب الأسرى وعائلاتهم التي جمدت قبل نحو شهر ونصف مكنت السلطة من تحويل الرواتب للأسرى بواسطة البنوك، وإن القرار تم اتخاذه بعد التوصية من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية[36].

وفي اتجاه آخر، كشف أبو بكر أن "إسرائيل سلمت المخصصات كاملة للسلطة عن شهري آذار ونيسان2020 ولم تستقطع مخصصات الشهداء والجرحى والأسرى، كما فعلت على مدار سنة ونصف، حيث قامت إسرائيل بتحويل أموال المقاصه للسلطة بشكل كامل منذ بداية العام دون خصم[37].

في ظل الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة، وانهيار الوضع الاقتصادي وغضب الشعب على السلطة وممارساتها السياسية والاقتصادية والتخبط في معالجة وباء كورونا ومارافقه من إغلاقات وتراجع الدخل، وعدم دفع رواتب الموظفين وزيادة حدة البطالة والفقر، سارعت إسرائيل إلى تأجيل تنفيذ القانون خوفًا من أن يزيد من حدة حالة عدم الرضا من السلطة وانهيار الأمن والمواجهة مع الاحتلال الذي سيصب في النهاية إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، وهذا مالا ترغب به كل من السلطة وإسرائيل، لذلك قامت إسرائيل بترحيل تنفيذ القرار لحين اقتناص فرصة سياسية متاحة لها في القريب العاجل.

بعد أشهر من التأجيل، قرر الاحتلال البدء في مصادرة أموال الأسرى في سجونه، وجاءت الخطوة بغطاء قانوني إسرائيلي، إذ قررت محكمة إسرائيلية الاستيلاء على راتب أحد الأسرى، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ صدور القرار، حيث رفضت المحكمة المركزية الإسرائيلية التماساً قدمه والد الأسير فخري عمر، وذلك رفضاً لقرار مصادرة الأموال التي حصل عليها من السلطة كرواتب[38].

ويأتي القرار الإسرائيلي بالتزامن مع إهمال فلسطيني رسمي لملف الأسرى، كانت آخر فصوله بغلق نادي الأسير الفلسطيني جميع فروعه بالضفة مع إبقائه على فرع مدينة رام الله فقط وذلك بسبب الأزمة المالية التي يمر بها النادي، إثر وقف السلطة للموازنة التشغيلية للجمعية منذ سنتين والتي كانت أساس عمل النادي والداعم للعاملين فيه ولجهود المؤسسة وأنشطتها[39].

من جهته، قال الباحث رياض الأشقر الناطق الإعلامي لمركز فلسطين لدراسات أن هذا القرار عنصري مخالف للأعراف، وقواعد القانون الدولي الإنساني، وأن هذه الأموال حق للأسير يتلقاها من السلطة وهي شأن فلسطيني داخلي، لا يحق للاحتلال التدخل فيه، وقال إن خطورة هذا الاجراء لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي بمصادرة أموال الأسرى، إنما يمتد لهدف سياسي خبيث يريد الاحتلال من خلاله ربط قضية الأسرى بالإرهاب، ووصمهم بالإرهاب[40].

ويؤكد مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك أن الهيئة تنوي مقاضاة بعض البنوك لدى القضاء الفلسطيني لإغلاقها حسابات عدد من الأسرى، بينما قال مدير عام البنوك الوطني أحمد الحج حسن أن السلطة أخطأت حينما وثقت بالوعد الإسرائيلي بعدم تنفيذ القرار العسكري بشأن إغلاق حسابات الأسرى البنكية، إذ تراجع الاحتلال عن وعده في اللحظة الأخير[41].

ويترتب على هذا القرار الإسرائيلي خطورة من ناحيتين، الأولى تتمثل في كونه من أوائل الأوامر العسكرية التي تدخل على خط صلاحية السلطة كما هي محددة في اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث أحيل قطاع البنوك لصلاحية السلطة وفق اتفاق أوسلو، وعليه فإن القرار يعد انتقاص جديد من الصلاحيات الممنوحة للسلطة. والخطورة الثانية، تتمثل في العقوبات الجزائية والمدنية على كل من يتعامل بملف الأسرى وليس فقط البنوك[42].

وأوضح دويك أن 20 أمرًا عسكريًا صدر منذ بداية سنة 2020 ولم تنشر في نشرة الأوامر العسكرية وجميعها خطيرة، وبحاجة لوقفة وطنية لدراستها ومواجهتها، مشددًا على أن المواجهة يجب أن تكون مدروسة والذهاب في مواجهتها حتى النهاية، وليس تكرارًا لتجربة احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة[43].

في مقابل ما سبق، ينفي الناطق باسم الحكومة الفلسطينية ملحم أن تكون اللجنة المشكلة قد ناقشت اقتراحات فنية وإدارية لتفادي تبعات القرار الإسرائيلي، قائلا إن الأساس هو استمرار البنوك في صرف رواتب الأسرى، ولا توجد أي اقتراحات أو إجراءات بديلة، وهو ما نفاه أكثر من مصدر

من داخل هيئة شؤون الأسرى، مؤكدين أن اللجنة بحثت في البدائل الفنية، التي تعفي البنوك من مهمة تحويل رواتب الأسرى، وتوكل الأمر للحكومة لإيجاد هذه البدائل[44].

من جانبه، قال مدير عام البنك الوطني أحمد الحاج حسن "إن قضية حسابات الأسرى هي قضية قديمة وليست جديدة ولم تظهر فقط في القرار العسكري، ومنذ سنوات طويلة يضغط الإسرائيليون عبر وسائل مختلفة وعبر الجهات الدولية باتجاه وقفها، وكنا قادرين على التعامل مع هذه الضغوطات التي تسبب خسائر سنوية، وكانت دائما أجوبتنا أننا ملتزمون بالقوائم الفلسطينية وقائمة الامم المتحدة للإرهاب وبقوائم الدول التي تربطنا معها اتفاقيات والتي ليس من ضمنها إسرائيل[45].

ومن جهته يرى قدورة فارس أنه "يجب أن لا نقرأ هذا القرار، بكيفية التعامل مع البنوك وكيفية المحافظة على رواتب الأسرى والبنوك، بل هي قضية وطنية، ولا يجب ترحيل الأمر للجنة فنية، لأن القرار هو قرار سياسي خطير، بالتالي يجب مواجهته، من خلال موقف سياسي واضح ووطني متماسك يلتزم فيه الجميع بمن فيهم البنوك"[46].

المبحث الخامس

كورونا تفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية

إن تاريخ ميزانية السلطة منذ سنة 1994 وحتى إعداد هذه الدراسة، يبين أنه لم يستطع أي من الوزراء أو رؤسائها الذين تعاقبوا عليها، تخفيض الدين العام أو إيقافه، وما نجده هو ارتفاع في المديونية عامًا بعد الآخر، ويجدر الإشارة إلى أن مديونية السلطة، ارتفعت من حوالي 5.5 مليارات دولار نهاية عام 2019، لتتجاوز 7 مليارات دولار نهاية تموز/يوليو 2020، وتعتمد السلطة في إيراداتها على ثلاثة مصادر رئيسية: وهي الضرائب المحلية ونسبتها 30% من الإيرادات الكلية، إيرادات المقاصة حصيلتها 60% من الإيرادات، والمساعدات المالية التي تأثرت كثيرا خلال السنوات الأخيرة[47].

يتوقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 8% في 2020، تحت تأثير أزمتي جائحة كورونا وتعطل تحويل عائدات المقاصة، وقد بين البنك الدولي في 21تشرين أول/أكتوبر 2020 أنه بعد ثلاث سنوات متتالية من نمو اقتصادي يقل عن 2%، أثبت عام 2020 أنه عام صعب للغاية حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني أزمات ثلاث تشد كل منها الأخرى: تفشي جائحة كورونا، وتباطؤ اقتصادي حاد، ومواجهة سياسية أخرى بين السلطة وإسرائيل، ما يعطل تحويل إيرادات المقاصة، وتمكنت السلطة من خفض نفقاتها الإجمالية في النصف الأول من العام، على الرغم من زيادة الإنفاق

الطبي والاجتماعي لمواجهة تفشي الجائحة، وقال البنك الدولي إن العجز في الموازنة، بعد المنح، بلغ 354 مليون دولار، ما اضطر السلطة إلى زيادة الاقتراض المحلي وتراكم المزيد من المتأخرات للقطاع الخاص، وعلى افتراض استئناف تحويل المقاصة، يتوقع البنك الدولي أن يصل العجز في الموازنة إلى 4.4% من إجمالي الناتج المحلي، لكنه سيتضاعف في حال استمرت الأوضاع السياسية على ما هي عليه[48].

وتسبب عدم تسلم المقاصة في عجز السلطة عن صرف الرواتب بنسب كاملة ولجوئها لصرف أنصاف رواتب لـ 134 ألف موظف عمومي منذ مايو/أيار 2020 بما لا يقل عن 1750 شيكل، ولجأت الحكومة خلال شهور أزمة المقاصة الحالية إلى البنوك العاملة في السوق المحلية للحصول على السيولة المالية اللازمة للإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والمؤسسات الرسمية[49].

ومن ناحيته بين محمد كنعان عضو الكنيست الأسبق، أن "السلطة تعلم جيدًا أن الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب، هي من تقف خلف هذا الابتزاز، وكذلك بنيامين نتنياهو، إلا أن الموقف الفلسطيني الرافض هو أفضل رد"[50].

دعا وزير المالية في الحكومة الفلسطينية شكري بشارة، في 15 تشرين أول/أكتوبر 2020، إلى "مساندة الموقف الفلسطيني، والضغط على إسرائيل للموافقة على المطالب المتكررة لإصلاح نظام التحاسب، والتراجع عن الإجراءات التعسفية التي فرضتها من طرف واحد عبر السنوات الماضية"، وبين أن احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة تكرر أكثر من 10 مرات، كوسيلة ضغط وابتزاز[51].

وفي ظل الوضع الراهن، السلطة باتت أمام خيارين أحلاهما مُر، إما القبول باشتراطات الاحتلال، أو استمرار التمسك بخيارها بالرفض وهو ما قد ينذر بانهيارها، ويذكر أن السلطة تراجعت في وقت سابق واستلمت تلك الأموال إبان اقتطاع إسرائيل رواتب عوائل الشهداء والأسرى من عائدات الضرائب قبل حوالي العام[52].

وفي ظل الأزمة الرهنة، طلبت السلطة من قطر التوسط في مسألة أموال المقاصة، حيث تشترط السلطة تسلم الأموال غير منقوصة وعبر طرف ثالث[53]. وفي 9تشرين أول/أكتوبر 2020، نفى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، وجود أي وساطة بين السلطة وإسرائيل في قضية أموال المقاصة[54]. فيما أكد عبد الإله الأتيرة مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني في 13تشرين أول/أكتوبر 2020، أن هناك مساعٍ عربية لفكفكة أزمة أموال المقاصة المحتجزة لدى إسرائيل[55].

وبدوره يبين أستاذ العلوم السياسية، أسامة شعث بأن إسرائيل سنة 2002 ابتزت الشعب الفلسطيني بأموال المقاصة ومارست ضغوطًا كبيرة على الرئيس الشهيد ياسر عرفات وحاصرته في المقاطعة، ثم واصلت إسرائيل الابتزاز والمماطلة والتأخير في تحويل أموال المقاصة وأحيانا الاقتطاع منها حتى عهد قريب"[56].

وفي هذا الخصوص، صرح ترامب على هامش حضوره حفل توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بين الاحتلال الإسرائيلي والإمارات في البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر2020، بأنه طلب "من الدول الثرية أن لا تدفع للفلسطينيين"، وتؤكد السلطة إن المنح المالية العربية والدولية الموجهة لدعم الميزانية، تراجعت بأكثر من 55% خلال السنوات الخمس الماضية[57]. وتراجعت بنسبة 81.5% على أساس سنوي، خلال أول ثمانية شهور من عام 2020، وأظهرت بيانات الميزانية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، أن 38.93 مليون دولار، تمثل إجمالي الدعم العربي للموازنة منذ مطلع 2020 حتى آب/أغسطس 2020، وكان إجمالي المنح والمساعدات المالية العربية الموجهة لدعم الميزانية الفلسطينية، بلغ 210.5 مليون دولار في سنة 2019[58].

وقد رد الاتحاد الأوروبي في بداية تشرين أول/أكتوبر2020 على طلب السلطة أخذ قروض لدفع الرواتب بأنه لن يقوم بتمرير المساعدات الاقتصادية للسلطة، ما دامت ترفض الحصول على أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لها. وكان رد السلطة بأنها لن تستلم أموال الضرائب ولن يستأنف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل. كما تضغطركل من الأردن ومصر على الرئيس عباس لتسلم أموال الضرائب واستئناف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل[59].

في هذا الاطار، أكد المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي شادي عثمان، أن موضوع المقاصة شائك له بعد سياسي ومرتبط بالاتفاقيات بين إسرائيل والسلطة، حيث أن إسرائيل ملزمة بتحويل أموال المقاصة لصالح السلطة، والسلطة عليها تسلم هذه الأموال بغض النظر عن أي خلافات سياسية، وأشار إلى أن أموال المقاصة، هي جزء من المشكلة السياسية، ومما يحدث من تطورات أخرى لها علاقة بالبعد السياسي[60].

ومن جهته تساءل حسن عصفور عضو فريق المفاوضة سابقًا، وهل وقف استلام المقاصة يساهم في تصليب الجبهة الداخلية، ويزيد القدرة الكفاحية لمواجهة مشروع الضم والتهويد، فالواقع الميداني والسياسي، يقول عكس ذلك تماما، إذ أن القرار ترك آثارا سلبية على الواقع الفلسطيني،

وبدأت حالة من المعانة والضائقة لكل مواطن فلسطيني، وليس للموظفين فقط، وأن استمرار القرار ليس سوى ضرر وطني بلا حدود، مراجعة القرار السلبي أصبح ضرورة وطنية[61].

ويعتقد الكاتب والمحلل السياسي حسام الدجني أن مستقبل السلطة بات في خطر كبير خاصة وأن المانحين تراجعوا عن تقديم الدعم، مما يضعها أمام حالة من الانهيار وهو ما تريده تلك الدولة التي تسعى إلى استبدال قيادة السلطة بقيادة تعمل وفق المزاج الدولي والإسرائيلي[62].

تعقيبًا على كل ماسبق، في ظل الأوضاع الراهنة من ضغط أمريكي على السلطة وعلى دول العالم بوقف المساعدات المقدمة للسلطة وصولًا لقيام العديد من الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل الواحدة تلو الأخرى، وفي ظل انعدام خيارات السلطة بسبب سياساتها الداخلية والخارجية واعتمادها على المساعدات الخارجية لن يكون أمامها إلا سيناريو واحد وهو العودة لاستلام أموال المقاصة، لأنها أولًا وأخيرًا حق للفلسطينيين ضمن الاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل، والسلطة تأكد في كل المحافل الدولية بأنها ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.

الخاتمة:

إسرائيل تقوم بسن القوانين وتطبيقها فيما السلطة تشجب وتستنكر وتتوعد، فمنذ القرار الأول ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذي أقر منذ سنوات والسلطة تهدد وتندد إلا أنها فعليًا لم تتخذ أي قرار يؤلم إسرائيل ويردعها عن الاستمرار في سن وتنفيذ قراراتها المتصاعدة في التضييق على الأسرى، فعلى سبيل المثال، لو تم وقف التنسيق الأمني منذ القرار الأول لفكرت إسرائيل مليون مرة وأدركت أن هناك خسارة مباشرة ومؤلمة لاستمرارها في سن القوانين واستهداف الأسرى وعائلاتهم.

وبناء عليه، توصي الدراسة في تفريغ جميع الأسرى الفلسطينيين في الأجهزة المدنية والأمنية، وفرض القانون الفلسطيني على البنوك الفلسطينية، وتغيير سياستها تجاه القرارات الإسرائيلية.

الهوامش:

(1) هيئة شؤون الأسرى والمحررين، التقريرالسنوي 2018، 13 كانون الثاني/يناير 2019، http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement/2017-06-01-06-53-33/5815-545645454

(2) معا، بالوثائق: تشريع إسرائيلي يهدد البنوك الفلسطينية برفع دعاوى قضائية، 20نيسان/إبريل2020،

https://www.maannews.net/news/2004133.html

(3) الأمر العسكري الإسرائيلي، رقم (67رقم (1827) لعام 2020.

(4) معا، غانتس يوقع امرا عسكريا لمصادرة اموال حماس والسلطة التي تنقل للاسرى، 6تشرين الأول/أكتوبر 2020،

https://www.maannews.net/news/2020323.html

(5) أحمد أبو قمر، الاحتلال يشرعن مصادرة ممتلكات الأسرى والشهداء، 10تشرين أول/ أكتوبر 2020،

https://alresalah.ws/post/226903

(6) أحمد أبو قمر، المصدر نفسه.

(7) سفيان ابو زايدة، المعركة على رواتب الاسرى.. مرحلة كسر العظم، 13شباط/فبراير2019،

https://www.raialyoum.com/index.php

(8) أحمد أبو قمر، المصدرنفسه.

(9) مجد علي، أزمة رواتب الأسرى الفلسطينيين... مسكنّات فنية وإجرائية بلا حل جذري، 15أيار/مايو2020،

https://www.alaraby.co.uk/

(10) سفيان ابو زايدة، المصدر نفسه.

(11) محمود الزهار، تشريع قانون جديد لمصادرة أموال الأسرى قرار عنصري ومخالفة قانونية وأخلاقية، 21إبريل/نيسان2020،

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/04/21/1331311.html

(12) الوطنية، نادي الأسير: الاحتلال يُمارس إرهابا جديدا ضد الأسرى وعائلاتهم، 23نيسان/إبريل2020،

https://www.watania.net/news/153221

(13) هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أبو بكر: محاولات اسرائيل اقرار قانون حظر رواتب المعتقلين، حلقة جديدة في حربها ضد الاسرى، 21 نيسان/إبريل 2020،

http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/8002-2020-04-22-14-44-46

(14) مقابلة مع وزير شؤون الأسرى والمحررين الأسبق وصفي قبها، تم إجراء المقابلة عن طريق الإنترنت في 5أيار/مايو2020.

(15) الرسالة نت، كواليس الاتصالات الإسرائيلية الأمريكية مع رام الله قبل قرار إغلاق حسابات الأسرى، 9أيار/مايو2020،

https://alresalah.ws/post/217904D8

(16) رسالة جمعية البنوك الفلسطينية، لوزير المالية الفلسطينية، شكري بشارة،8-5-2020.

(17) بيان سلطة النقد الفلسطينية، في 8 أيار/مايو 2020

(18) مقابلة مع الأسير المحرر الشيخ ماجد حسن، تم إجراء المقابلة عن طريق الإنترنت في 6أيار/مايو 2020

(19) أمد، ملحم يؤكد رفض الحكومة للضغوطات الإسرائيلية إزاء مخصصات الأسرى والشهداء، 7أيار /مايو 2020، https://amadpress.com/ar/post/348818D9

(20) محمود هنية، خضر عدنان: على سلطة النقد توضيح سلوك البنوك ضد الأسرى، 7أيار/مايو 2020، https://alresalah.ws/post/217799/%D8%AE%D8%B6%D8%B1

(21) بيان صادر عن المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية العاملة مع الأسرى، 7-5-2020.

(22) بيان صادر عن الأسرى المحررين، 7-5-2020.

(23) أمد، مسؤولون فلسطينيون: تهديدات إسرائيل بحجز حسابات الأسرى في البنوك جريمة والمطالبة بقرارات لمواجهتها، 7أيار/مايو 2020، https://amadpress.com/ar/post/348845/

(24) المصدر نفسه.

(25) محمود هنية، خريشة: قرار البنوك ضد الأسرى دليل أنه لا سيادة للسلطة عليها، 8ايار/مايو 2020، https://alresalah.ws/post/217816/

(26) الرسالة نت، حماس تستنكر إغلاق عدد من البنوك حسابات الأسرى الفلسطينيين، 8أيار/مايو 2020، https://alresalah.ws/post/217817/

(27) بوابة الهدف، الشعبية: المصارف تضع نفسها في موقع الإذعان للاشتراطات الصهيونية، 7أيار/مايو 2020، http://hadfnews.ps/post/68254/ .

(28) فلسطين، "هيئة الأسرى": البنك العربي يرفض صرف رواتب 94 أسيرًا وأعادها لـ"المالية، 7أيلول/سبتمبر 2020، https://felesteen.ps/post/73198

(29) مقابلة مع الدكتور الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم، تم إجراؤهاعن طريق الإنترنت في 8أيار/مايو 2020.

(30) الرسالة نت، كواليس الاتصالات الإسرائيلية الأمريكية مع رام الله قبل قرار إغلاق حسابات الأسرى، المصدر نفسه.

(31) المصدر نفسه.

(32) مجد علي، المصدر نفسه.

(33) إرم نيوز، الحكومة الفلسطينية تقرر إنشاء بنك حكومي، 1حزيران/يونيو 2020، https://www.eremnews.com/economy/banking/2263450

[34] دنيا الوطن، قيادي بحماس: السلطة لديها وسائل تضغط فيها على البنوك لعدم اغلاق حسابات الأسرى، 7تشرينأول/أكتوبر 2020،
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/10/07/1373347.html#

[35] مجد علي، المصدر نفسه.

[36] معا الإخبارية، غانتس يجمد العقوبات المفروضة على بنوك فلسطينية تصرف مخصصات أسرى، 20تموز/يوليو 2020،
https://www.maannews.net/news/2013324.html

[37] محمود هنية، أبو بكر : "إسرائيل" سلمت أموال المقاصة كاملة للسلطة آخر شهرين، 02 حزيران/يونيو 2020،
https://alresalah.ws/post/219291%/

[38] محمود فودة، أموال الأسرى في قبضة الاحتلال، 28تموز/يوليو 2020،
https://alresalah.ws/post/222498/

[39] المصدر نفسه

[40] المصدر نفسه

[41] وطن، الهيئة المستقلة تنوي مقاضاة البنوك لإجبارها على عدم إغلاق حسابات الأسرى، 11أيار/مايو 2020،
https://www.wattan.net/ar/radio/308954.html

[42] وطن، الهيئة المستقلة تنوي مقاضاة البنوك لإجبارها على عدم إغلاق حسابات الأسرى، المصدر نفسه.

[43] المصدر نفسه.

[44] مجد علي، المصدر نفسه.

[45] وطن، الهيئة المستقلة تنوي مقاضاة البنوك لإجبارها على عدم إغلاق حسابات الأسرى، المصدر نفسه.

[46] المصدر نفسه.

[47] أحمد أبو قمر، 4 سيناريوهات أمام السلطة لحل أزمتها المالية، 14تشرين أول/أكتوبر 2020،
https://alresalah.ws/post/227151/4

[48] معا، البنك الدولي: 2020 عام صعب للغاية للاقتصاد الفلسطيني و8% الانكماش المتوقع، 21تشرين أول/أكتوبر 2020،
https://www.maannews.net/news/2021773.html

[49] أمد، تقرير: "أموال المقاصة" إبتزاز سياسي تنتهجه إسرائيل مع تفاقم الأزمات.. وكيف سترد القيادة الفلسطينية؟!، 26أيلول/سبتمبر 2020،
https://amadpress.com/ar/post/369169/86

(50) المصدر نفسه.

(51) أمد، بشارة يدعو للضغط على إسرائيل للتراجع عن إجراءاتها التعسفية، 15تشرين أول/أكتوبر2020، https://amadpress.com/ar/post/371990

(52) محمد عطا الله، هل تفسد (إسرائيل) لقاءات إسطنبول بأموال المقاصة؟، 12تشرين أول/أكتوبر2020، https://alresalah.ws/post/227010

(53) كفاح زبون، السلطة الفلسطينية توسّط قطر في قضية أموال الضرائب، 9تشرين أول/ أكتوبر 2020، العدد 15291، https://aawsat.com/home/article/2554576

(54) أمد، الشيخ ينفي طلب السلطة الفلسطينية وساطة قطر في قضية أموال المقاصة، 9تشرين أول/أكتوبر2020، https://amadpress.com/ar/post/371098

(55) أمد، الأتيرة: مساعٍ عربية لفكفكة أزمة أموال المقاصة المحتجزة لدى إسرائيل، 13تشرين أول/أكتوبر2020، https://www.amad.ps/ar/post/371607

(56) أمد، تقرير: "أموال المقاصة" إبتزاز سياسي تنتهجه إسرائيل مع تفاقم الأزمات، المصدر نفسه.

(57) أمد، وزارة المالية: الدعم العربي لميزانية فلسطين يتراجع 82% خلال 2020، 19تشرين أول/أكتوبر2020، https://amadpress.com/ar/post/372490

(58) المصدر نفسه.

(59) كفاح زبون، المصدر نفسه.

(60) أحمد العشي، الاتحاد الأوروبي: أموال المقاصة موضوع سياسي وعلى إسرائيل تحويلها وعلى السلطة استلامها، 30 أيلول/سبتمبر2020، https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/09/30/1371540.html

(61) حسن عصفور، أموال المقاصة الفلسطينية بعد تهديد بندر ليست كما قبله..!، 11تشرين ذأول/أكتوبر2020، https://amadpress.com/ar/post/371326

(62) محمد عطا الله، هل تفسد (إسرائيل) لقاءات إسطنبول بأموال المقاصة؟، المصدر نفسه.